



كلمة

جامعة الدول العربية

أمام

مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات في اطار دعم تطبيق هدف التنمية المستدامة رقم 14 المعني بالحفاظ على والإستخدام المستدام للمحيطات والبحار ومواردها من أجل التنمية المستدامة 5-9 يونيو 2017 (نيويورك)

بعنوان:

"التنمية المستدامة لقطاع الثروة السمكية

لتحقيق الأمن الغذائي العربي للمجموعة العربية

بناءً على الاستراتيجية العربية لتربية الاحياء المائية المجازة في قمة عمان /مارس 2017

يلقها بالنيابة

البروفسور/ إبراهيم الدخيري

المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

برجاء المراجعة قبل الالقاء

نيويورك في 2017/6/9

السيد الرئيس ،،
السيدات و السادة ،،

يشرفني ان اتحدث اليكم باسم جامعة الدول العربية وباسم أمينها العام معالي السيد أحمد أبو الغيط ، و ان شارك بالنيابة عنه في أعمال مؤتمر الامم المتحدة للمحيطات و الذي يأتي في اطار تفعيل الهدف 14 من اهداف التنمية المستدامة ، لاجل استثمار افضل للبحار و المحيطات فيما يعزز الامن الغذائي العالمي لاسيما الامن الغذائي العربي .

السيد الرئيس،،

هناك مبادرات كثيرة للتنمية المستدامة لدعم هدف التنمية المستدامة رقم 14 بما في ذلك مبادرة النمو الأزرق التي أطلقتها منظمة الزراعة والأغذية العالمية وهي تهدف إلى إحياء طاقة المحيطات والأراضي الرطبة من خلال وضع نهج مسؤولة ومستدامة للتوفيق بين النمو الإقتصادي والأمن الغذائي مع المحافظة على الموارد المائية كما تهدف إلى خلق بيئة تمكن العاملين في مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية من ألا يكونوا مستخدمين للموارد فحسب إنما أيضاً مشرفين عليها.

على ضوء هذا وضعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية وهي الذراع الفني لجامعة الدول العربية في خصوصية الزراعة بمفهومها العريض (النباتي والحيواني والسمكي). وضعت إستراتيجية لتربية الأحياء المائية بناءً على الصعوبات والمشاكل التي يواجهها قطاع الثروة السمكية والمصائد في الوطن العربي ونادت بشراكات دولية لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية والتي اجازها القادة العرب في قمة عمان مارس 2017.

السيد الرئيس،،

تتخز منطقتنا العربية من حيث الصيد البحري بأربع مناطق صيد موزعة على دول المنطقة و هي: منطقة المحيط الأطلسي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الخليج العربي و بحر العرب وأخيراً منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي.

و يمثل قطاع الثروة السمكية أحد القطاعات الواعدة في الاقتصاد القومي العربي لدوره المتعاظم في توفير البروتين الحيواني وفرص العمل ودعم الصادرات للعديد من الدول العربية. ويعتبر قطاع الأسماك أحد مصادر البروتين الحيواني المهمة المنخفضة التكلفة والعالية في قيمتها الغذائية، كما أنها تساهم في تحقيق التوازن النوعي في الغذاء. ومن هنا تأتي أهمية المحافظة عليه وتطويره من خلال تطوير نظم ادارة المصايد الطبيعية ونشر تقانات تربية الأحياء المائية. حيث يشكل الإنتاج السمكي في المنطقة العربية والمتأتي من قطاع الصيد التقليدي الحرفي

(80%) من الإنتاج العربي الكلي. و ان متوسط نصيب الفرد العربي من الأحياء المائية البالغ 11 كجم/السنة و هو ضعيف مقارنة بالمتوسط العالمي 20.1 كجم/السنة ويتباين هذا المتوسط من دولة الى أخرى.

و ضمن هذا الاطار سعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية من خلال تداخلاتها في اطار ولايتها لمعالجة القصور والمشاكل وأهمها :

- تنمية المهارات و بناء القدرات في مجال تقييم المخزون السمكي.
 - إصدار دليل استرشادي لتربية الأحياء المائية و آخر لمعدات وأدوات الصيد في الدول العربية.
 - إصدار الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017-2037).
- كما اسهمت في تعزيز أهم البرامج الواردة في الإستراتيجية العربية المعتمدة في قمة عمان مؤخرا و التي من ضمنها:

برنامج تهيئة التشريعات والقوانين الخاصة بتربية الأحياء المائية
برنامج الشبكة العربية لتربية الأحياء المائية
برنامج تشجيع الاستثمار في قطاع تربية الأحياء المائية
برنامج بناء القدرات البشرية والمؤسسية
برنامج التعليم والبحث العلمي والابتكار

السيد الرئيس،،

- ان الاستراتيجية العربية جاءت في اطار معالجة اكبر التحديات التي توجه المنطقة على الصعيدين الوطني والإقليمي في هذا القطاع الحيوي و التي من جملتها ؛
- سيادة الصيد التقليدي والحرفي الذي يمثل نحو (80%) من نشاط الصيد في المنطقة والذي يشوبه للأسف الكثير من عوامل عدم الكفاءة.
 - الاستغلال غير المتوازن في مياه مناطق بحر العرب والخليج العربي والمحيط الأطلسي والتي تشكل نسبة لا تتجاوز (30%) من المحزون المتاح، مع الاستغلال المفرط للموارد البحرية في البحر الأبيض المتوسط و التي تفوق (120%).
 - ضعف القدرات الفنية العربية في مجال دراسات تقدير المخزون السمكي.
 - غياب التنسيق بين الدول العربية المتجاورة في إدارة المخزون السمكي المشترك وتبادل المعلومات والاحصاءات ونتائج الدراسات.
 - عدم كفاية التشريعات الخاصة بحماية الموارد البحرية الوطنية مع غياب التشريعات المناسبة ووضع الخطط التنموية للقطاع السمكي.

السيد الرئيس ،،

بالرغم من التحديات الجمة التي تواجه منطقتنا العربية، إلا ان هناك تجارب و ممارسات عربية ناجحة في إطار التنمية المستدامة لقطاع الثروة السمكية يمكن اخترالها في الاتي:

- مشروع الحواجز الاصطناعية في المياه البحرية الساحلية بالجمهورية التونسية الذي يهدف إلى حماية المخزون السمكي من مخاطر الصيد الجائر والصيد بالجر القاعي .
- مشروع إرساء نظام المراقبة بواسطة الأقمار الصناعية في سلطنة عمان والجمهورية التونسية والمملكة المغربية بهدف مراقبة مواقع أنشطة وحدات الصيد في المناطق البحرية.
- الإدارة المسؤولة لأنشطة الصيد في الدول العربية المطلة على البحر الابيض المتوسط والتي تسعى إلى وضع التدابير الفنية اللازمة لتنظيم ممارسة الصيد وحماية الموارد السمكية من خلال إرساء نظام الحصص .

السيد الرئيس،،

سعت جامعة الدول العربية من خلال اكبر اذرعها الفنية في المنطقة الا وهي المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى فتح مجالات التعاون مع المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية والاقليمية النظيرة و ذلك لاجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة لقطاع الثروة السمكية في المنطقة العربية للمساهمة الفاعلة في تحقيق قدر مناسب من الأمن الغذائي للمواطن العربي سواء من الناحية التقنية أو من ناحية بناء القدرات، بغرض الإدارة المستدامة للمصادر وتربية الأحياء المائية. اضافة الى تطوير التشريعات والقوانين الخاصة بحماية و إدارة المصايد في المنطقة والضابطة لحسن إدارة النظم الإيكولوجية ومعالجة كافة أوجه التلوث والتعدي بالصيد غير القانوني.

وعليه عملت جامعة الدول العربية الى تقديم المقترح التالي من أجل تطوير و انفاذ إستراتيجية التنمية المستدامة في المنطقة العربية و المبنية على الاستراتيجية تربية الاحياء المائية المعتمدة في قمة عمان 2017 و ذلك من خلال تضمين ما هو قائم من جهود مبذولة على مستوى المنطقة خاصة في التطوير التقني وتوفير المساعدات اللازمة ومستلزمات الصيد الحديثة وبناء القدرات الفنية وتطوير التشريعات والإستراتيجيات والسياسات الأمر الذي يحتاج إلى شراكات دولية فاعلة من أجل :

- مراقبة الصيد الجائر وغير المسموح به قانوناً
- التقدير الدقيق للمخزونات السمكية
- وضع آليات مناسبة لمكافحة كافة أشكال التلوث
- تفعيل الأطر التشريعية الدولية لمنع تعديات الأساطيل غير المرخص لها

- المساعدة في تحديث وإنشاء البنى التحتية لصيد وتصنيع وتسويق الأسماك خاصة النقل والتخزين والتبريد
- المساعدة في تطوير الصناعات السمكية لدعم القدرة التنافسية للمنتجات.
- دعم البرامج البحثية في المجالات ذات العلاقة بتحسين الجودة والمحافظة على البيئة يتم كل هذا عبر بناء شراكات نافذة وهو الهدف رقم (17). هذه الشراكات تمكن من تبادل التجارب و التعاضد و كل ما هو ممكن لتحقيق ليس فقط في الهدف رقم (14) و الهدف رقم (2) ولكن في كل أهداف التنمية ذات الصلة.